جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ– الدراسات العليا

حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي وأثره السياسي في مصر ١٩٧٦-٢٠١١

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث

من الطالب

نور الدين جبار حمودي الدليمي

بإشراف

أ.د موفق هادي سالم الدفاعي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

Abstract

The current study focuses on the topic: *"The National Progressive Unionist Rally Party and Its Political Impact in Egypt (1976–2011): A Historical Study"*. The study aims to establish the historical facts surrounding this opposition leftist party and its positions on various political issues in Egypt. This was achieved by examining historical events and narratives, and verifying these accounts through reliable sources.

The research traced the emergence and historical development of political parties in Egypt, with a focus on the stages of establishment and growth of the National Progressive Unionist Rally Party. It also sought to uncover related historical facts through available documents and to analyze the contents of the party's archives, comparing them with other historical sources. This comparative approach aimed to produce conclusions that contribute to historical research, particularly the modern history of Egypt, and to document historical events and political perspectives.

The motivation for choosing this topic stems from the importance of the National Progressive Unionist Rally Party and its political influence in Egypt during the period from 1976 to 2011. The study reveals that this topic has not been previously addressed in specialized historical theses, although some studies and research works have touched upon aspects of the party's activities and political stances. However, this study differs by adopting a comprehensive documentation approach to a crucial phase in modern and contemporary Egyptian history. The party has maintained a prominent role in the Egyptian political landscape from its inception to the present day.

The study highlights the importance of the party's historical and political impact, examining its positions in opposition to the Egyptian political system, especially under the leadership of its founding figures, notably its first president, *Khaled Mohieddin*, and his successors.

The research adopted the descriptive historical method to outline events chronologically, and the analytical historical method to objectively analyze historical facts without personal interpretation. Specifically, the study applied the analytical historical method to examine documents related to the National Progressive Unionist Rally Party from 1976 to 2011. It traced historical perspectives and investigated the party's origins and development by extracting relevant evidence from its archives and linking them to conclusions drawn from other historical sources.

The methodology of the thesis relied on the chronological sequencing of events and thematic unity across its chapters. The study employed a narrative method and event analysis, incorporating the descriptive-analytical approach in some chapters.

Due to the nature of the subject, the study was divided into three main chapters, preceded by an introduction and preface, and followed by a conclusion, along with a list of sources and appendices. The introduction covered the scope of research, source analysis, the significance of the topic, reasons for choosing it, objectives, methodology, and limitations. The preface was titled *"The Emergence and Development of Political Parties in Egypt until 1976."*

- Chapter One: *The National Progressive Unionist Rally Party: Origins and Formation (1974–1978)*

الفصل الأوّل

حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي

(النشأة والتكوين ١٩٧٦- ١٩٧٨)

المبحث الأول: مراحل تطور حزب التجمع الوطني الوحدوي التقدمي

أولاً: فكرة تأسيس الحزب ونشاطه السياسي.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب التجمع الوطني .

ثالثاً: مصادر تمويل حزب التجمع الوطني .

رابعاً: اللائحة الداخلية لحزب التجمع الوطني .

خامساً: منشورات حزب التجمع الوطني وجريدته.

المبحث الثاني: الاعضاء والبرامج التشريعية لحزب التجمع .

أولاً: القواعد المنظمة لحزب التجمع الوطني وهيئاته التأسيسية.

ثانياً: الانتخابات التشريعية وأثرها في تكوين البرامج السياسية للحزب.

ثالثاً: البرنامج السياسي للحزب وتوجهاته الأيديولوجية.

المبحث الثالث: منهاج حزب التجمع الوطني وأثره السياسي والاجتماعي

أولاً: المصالح الاستراتيجية لحزب التجمع الوطني.

ثانياً: المشاركات السياسية والمدنية لحزب التجمع الوطني.

المبحث الأول: مراحل تطور حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي[١]:

- أولًا: فكرة تأسيس الحزب ونشاطه السياسي:

في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٧٦ م افتتح الرئيس أنور السادات الجلسة البرلمانية الأولى ،وأعلن خلالها عن تحويل التنظيمات الثلاثة (تنظيم مصر العربي الاشتراكي، وتنظيم الأحرار الاشتراكيين، وتنظيم حزب التجمع الوطني)، إلى أحزاب سياسية[٢]، وصدر القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧ م الخاص بنظام الأحزاب السياسية[٣]، والذي نص على أنَّ "النظام السياسي في جمهورية مصر العربية يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وينظم القانون الأحزاب السياسية"، وبموجب ذلك القانون (رقم ٤٠ لعام ١٩٧٧)، انتقل النظام الحزبي في جمهورية مصر العربية خلال العام نفسه من تنظيم سياسي واحد متمثل في (الاتحاد الاشتراكي العربي المصري)' إلى نظام تعددي حزبي ، وعلى أثر ذلك ظهرت على الساحة السياسية المصرية أحزاب عدة، كان من أبرزها: حزب العمل الاشتراكي[٤]، وحزب التجمع الوطن ووحزب الأحرار الاشتراكيين المصري[٥]، حزب الوفد، وحزب

---

(١) سوف يتم استخدام مصطلح (حزب التجمع الوطني) بدلاً من (حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) اختصاراً في جميع فصول الرسالة.

(٢) ماجد سليمان حسين، دور السياسة البريطانية في رسم النظام السياسي والدستوري في مصر، دراسة في ضوء الوثائق البريطانية"، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٧، كلية التربية للبنات ،جامعة البصرة، ٢٠١٤، ص٢٨٣-٢٨٤.

(٣) الجريدة الرسمية، العدد (٢٧)، القاهرة، ، ٧ تموز ١٩٧٧، ص٦٩٨-٧٠٢.

(٤) تأسس في ٩ أيلول ١٩٧٨ امتدادا لحركة مصر الفتاة ، وجر التأسيس في إطار التجربة التعددية الحزبية الجديدة للرئيس السادات برئاسة إبراهيم شكري الذي رأى فرصة لإحياء فكر حركة مصر الفتاة، فقرر التقدم إلى لجنة الأحزاب لإنشاء حزب العمل الاشتراكي وأعلن قيام حزب العمل الاشتراكي، للمزيد يُنظر: أحمد بهاء الدين شعبان، "الحركة الاشتراكية في مصر، سؤال الأزمة، وإجابات المصير، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٩٦، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٥، ص١٢-١٧.

(٥) تأسس كمنبر سياسي عام ١٩٧٦، ثم تحول إلى حزب سياسي باسم حزب الأحرار الاشتراكيين عام ١٩٧٧ كواحد من ثلاث أحزاب مصرية بعد عودة الحياة الحزبية بزعامة مصطفى كامل مراد =

مصر العربي الاشتراكي(١)، وغيرها من الأحزاب الأخرى(٢).

سعى السادات إلى كسب دعم القطاع البرجوازي المصري، بعد الانتهاء من وضع برامج الأحزاب السياسية في أيلول ١٩٧٦م، بهدف تنفيذ سياساته الاقتصادية والتنموية بفاعلية، مستندًا في ذلك إلى رؤيته المستوحاة من الفكر الغربي، وجاء ذلك في ظل شعور الطبقة البرجوازية في مصر، بالتهميش خلال مدة الحزب الواحد الناصري، إذ ظلت القوى اليسارية مسيطرة فعليًا على المشهد السياسي(٣)، والتوجهات نحو مصالحها بوضوح في ظل ذلك النظام، وعلى أثر تفاقم الأوضاع الاقتصادية وفشل الإدارة في معالجتها، أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير "الاتحاد الاشتراكي"،(٤) في وقت شهد تقاربًا متزايدًا بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وفي السياق ذاته صدر القانون رقم

=

وهو من الضباط الأحرار، وصدرت أول جريدة معارضة في مصر تمثل الحزب باسم جريدة الأحرار عام ١٩٧٧، وأقرت المحكمة الإدارية العليا بأحقية الصحفي طارق درويش رئيساً للحزب وأقرت لجنة شؤون الأحزاب بالحكم وأصدرت قرار بتولي درويش رئيسا للحزب في أيلول ٢٠٢٠ وهو الرئيس الفعلي للحزب الذي عاني نزاعات طويلة، ومازال يمارس نشاطه حتى الآن، يُنظر: عبير ياسين ، حزب الاحرار الاشتراكي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ،٢٠٠٧.

(١) حزب اشتراكي إسلامي تأسس في ١٩٧٧، وأُعيد إنشاءه مجددًا في٢٠ أيلول عام ١٩٩٢، هدفه الحفاظ علي منجزات ثورة ٢٣ تموز وأهمها الالتزام بالدستور المصري وضمان نسبة ٥٠% على الأقل للعمال والفلاحين في مجلس الشعب المصري يُنظر: هدير محمد إبراهيم قنديل، المصدر السابق،ص١٣٢.

(٢) مقابلة شخصية، مع محمود عبده، أمين سر لجان حزب التجمع الوطني، في مقر حزب التجمع الوطني بالقاهرة، الساعة الثانية ظهراً، ٢٥ تموز ٢٠٢٤.

(٣) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، قضية بداية ونهاية عصر أنور السادات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٢.

(٤) يوسف محمد عيدان، التنظيمات السياسية في مصر (١٩٥٣- ١٩٧٦)،الاتحاد الاشتراكي انموذجا، العدد (٣١)، مجلة كلية الاداب ، جامعة المنوفية ، القاهرة ، ٢٠١٢، ص٦.

٤٠ لسنة ١٩٧٧ م الذي نظم العمل الحزبي في جمهورية مصر العربية(١).

أقدمت القيادة السياسية على تنفيذ إصلاحات داخلية في النظام عام ١٩٧٧، وبقيت متبنيةً شعارين أساسيين هما، "سيادة القانون" و"دولة المؤسسات"، وذلك بعد أستكمال تحرير الأراضي المصرية، وهي أولوية النظام السياسي المصري في عهد الرئيس السادات، وقد بادر الرئيس السادات بإجراء تغييرات في بنية الاتحاد الاشتراكي إلى جانب إصلاح الجبهة الداخلية، ثم اتخذ خطوة حاسمة نحو التحول الديمقراطي، بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية(٢)، وبذلك أراد السادات إضفاء طابع ديمقراطي على حكومته بالانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية، وكان أحد أهدافه من ذلك التحول هو التخلص من بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي المصري، لاسيما معارضيه(٣) ،ومنهم لطفي الخولي(٤)، وأمام تلك المتغيرات على الساحة المصرية، زار بعض أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي السيد "خالد محي الدين"(٥).

---

(١) علاء مشرف سليمان خلف، الأحزاب السياسية في مصر بين عامي (١٩٧٦-١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الأنبار، ٢٠٢٠، ص٨-١٢.

(٢) مايسة الجمل، المصدر السابق، ص٩٨-٩٩ ؛علي الدين هلال، النظام السياسي المصري، ... ، ص١٩٩-٢٠٠.

(٣) رفعت السعيد، التيارات السياسية في مصر، شركة الأمل للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٢٠.

(٤) ولد بمحافظة طنطا عام ١٩٢٩، تخرج في كلية الحقوق عام ١٩٤٩، محامي وسياسي ومسرحي ، وانتقل للعمل في مؤسسة الأهرام، وترأس تحرير مجلة الطليعة اليسارية التي تصدرها المؤسسة للمدة ١٩٦٥- ١٩٧٧، ثمَّ عمل مقررًا للشؤون الخارجية في الاتحاد الاشتراكي العربي للمدة ١٩٧١- ١٩٧٣، وتوفي عام ١٩٩٩ للمزيد ينظر: جريدة الحياة، العدد،القاهرة ، ١٩٩٩.

(٥) ولد عام ١٩٢٢، وتولى رئاسة مجلس إدارة تحرير دار أخبار اليوم خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، وأسس حزب التجمع الوطني في نيسان ١٩٧٦، وكان عضواً في مجلس الشعب المصري منذ =

في مقر مجلس السلام المصري(١)، لتبادل وجهات النظر وطرح "خالد محي الدين"، نموذجًا للتغيير مماثل لحزب العمال البريطاني(٢)، الذي سمح بتشكيل نوادٍ ذات توجهات فكرية مختلفة ،لذا فإنه يمكن تشكيل نوادٍ مماثلة في الاتحاد الاشتراكي أو ما يشابهها في ذلك، وهذا ماأكده رفعت السعيد(٣)، طرح انور السادات فكرة تشكيل المنابر

=

عام ١٩٩٠ حتَّى عام ٢٠٠٥، مؤسس جهاز المخابرات العامة المصرية في كتاب بعنوان "الآن أتكلم، وله مؤلفات كثيرة عدة ، وتوفي في أيار ٢٠١٨ عن عمر ناهز ستة وتسعون عامًا، للمزيد ينظر: منة الله جميل سرحان، خالد محي الدين ودوره السياسي في مصر حتى عام ٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ٢٠٢٢، ص١-١٨.

(١) مجلس أقره الرئيس السادات لتمرير إتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ لمحاولة التصدي للمواجهة الشرسة ضد ١٥ نائب كان على رأسهم خالد محيي الدين ونواب التجمع منهم كمال أحمد وأبو العز الحريري وممتاز نصار وغيرهم، للمزيد يُنظر: رفعت السعيد، مجرد ذكريات، الجزء الثالث، دار المدى للثقافة، دمشق، ٢٠٠٠، ص٢٥-٢٩.

(٢) كانت أول خطوة لتأسيس ذلك الحزب بتكوين لجنة لممثلي العمال في شباط عام ١٩٠٠ بلندن ليكون منظمة تحوي النقابات الماركسية التي سعت للعمل داخل ذلك الحزب لممارسة السياسة الماركسية على قرار تكوين بلايموث ١٨٩٩ لمؤتمر النقابات البريطانية وكانت وفود الجناح البريطاني تلح منذ سنوات عديدة على تأسيس ذلك الحزب وفي المؤتمر الذي انعقد في لندن شارك فيه ١٢٩ مندوباً يمثلون ٣٠٠ ألف نقابي ووافقت المنظمة الحزبية على المطالب الملحة مع اكتفائها بإشارات غامضة حول الاشتراكية كهدف نهائي لحزب العمال البريطاني، للمزيد يُنظر: وليم. ز. فوستر، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية ، ترجمة: عبد الحميد الصافي، ج٢، دار الثورة، بغداد، ١٩٧٤، ص٣٥.

(٣) ولد في المنصورة بمحافظة الدقهلية عام ١٩٣٢، سياسي يساري مصري ترأس حزب التجمع خلفًا لخالد محيي الدين، وحصل على شهادة الدكتوراه من ألمانيا، ونائب سابق في مجلس الشورى المصري، ويُعد السعيد من البارزين في الحركة الشيوعية المصرية وتعرض للإعتقال إلا أن معارضته للرئيس أنور السادات كانت الأكثر جذرية، توفي في عام ٢٠١٧، للمزيد ينظر: جريدة المصري اليوم، جريدة مصرية، العدد٤٢١٠ , ١٧ آب ٢٠١٧.

السياسية ومن ضمنها منبر اليسار [١].

بدأ الاتحاد العربي الاشتراكي في تأسيس الأحزاب، فاجتمعت القيادات والشخصيات التاريخية اليسارية، من أَجل الشروع في تأليف الحزب اليساري المصري ومن أهم قياداته في تلك المدة (خالد محي الدين، ولطفي الخولي، ورفعت السعيد، وإسماعيل صبري عبدالله[٢]، وفؤاد مرسي[٣]وحسين فهمي[٤]،وبعد تأسيس المنابر في ٢٩ آذار

---

(١) احمد بهاء الدين شعبان، انحزت للوطن شهادة من جيل الغضب، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ،القاهرة ،١٩٩٨،ص٢١٩

(٢) ولد عام ١٩٢٥ في محافظ المنيا، يُعد من أهم الرواد الاقتصاديين في مصر، وقد اهتمت دراساته بالفقراء والنهوض بهم مصريًا وإفريقيًا، وكان مستشارًا للرئيس جمال عبد الناصر للشؤون الاقتصادية والمالية، ونائب رئيس حزب التجمع الوطني، أسهم في تأسيسه عام ١٩٧٦، وتوفى في تشرين الثاني عام ٢٠٠٦. للمزيد ينظر: صالح مرسي، الصعود الى الهاوية ، دار AG للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٢٤, ص٩٢

(٣) ولد بالإسكندرية عام ١٩٢٥، من أسرة عمالية وأنهى دراسته الجامعية بكلية الحقوق بجامعة الإسكندرية عام ١٩٤٥، وكان تفوقه سببًا في تعيينه وحصل على الدكتوراه من جامعة السوربون في الاقتصادي السياسي عام ١٩٤٩، وفي كانون الثاني عام ١٩٧٢ عين وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية، قدم استقالته من الوزارة في آذار ١٩٧٣، وفي كانون الأول ١٩٧٤ عين أستاذًا غير متفرغ في جامعة الإسكندرية وتوالت كتاباته في مجلة الطليعة، وتوفي في أيلول عام ١٩٩٠، للمزيد ينظر، فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، آذار ١٩٩٠، ص٤٨؛ علي متولي علي، رؤى فؤاد مرسي السياسية والاقتصادية من خلال أوراقه الشخصية ١٩٤٣-١٩٧٤، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية العدد ٢٨،، كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، مصر، ص٢٧٦-٢٧٧.

(٤) ولد عام ١٩١٦، بمحافظة البحيرة وحصل على شهادة الحقوق من جامعة القاهرة عام ١٩٣٧، نقيب الصحفيين عام ١٩٥٥، وشارك حسين فهمي صديقه خالد محي الدين في الجلسات التأسيسية التي سبقت إطلاق منبر اليسار في حزب التجمع الوطني وتولى مسئولية أمين الإعلام بحزب التجمع، وأصدر مجلة التقدم لسان الحزب قبل صدور الأهالي، توفى عام ١٩٩٦، للمزيد ينظر، جريدة الجمهورية، عدد(٤)، القاهرة ، ٢٠١٨.

١٩٧٦ م احتفظ خالد محي الدين برئاسة حزب التجمع الوطني ، الأمر الذي ضاعف من مكانته ونفوذه داخل الحزب، ومن ثم تأثيره في اتخاذ القرار بالمشهد السياسي المصري(١)، وترأس منظمة الاتحاد الاشتراكي رئيس الوزراء المصري آنذاك ممدوح سالم(٢)،

ترأس مصطفى كامل مراد(٣)، منظمة حزب الليبراليين الاشتراكيين، وذلك بحسب ما وضحه عضو حزب التجمع الوطني أبو سيف يوسف(٤)، أما بالنسبة للأعضاء

---

(١) مصطفى كامل السيد، حقيقة التعددية السياسية في مصر، دراسات في التحول الرأسمال والمشاركة السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٨٦.

(٢) ولد عام ١٩١٨، سياسي وعسكري وتخرج في كلية الشرطة وتدرج في المناصب وعين مديرًا لأمن الإسكندرية، واختاره الرئيس عبدالناصر ليكون مسؤولًا عن أمنه، واختاره السادات رئيسًا للوزراء، وفي عام ١٩٧٦ اختير رئيساً للحزب الوطني الديموقراطي، ومساعدًا لرئيس الجمهورية وتوفي سالم عام ١٩٨٨، في القاهرة، ينظر: محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية ١٩٥٢-٢٠٠٠، دراسة تحليلية وموسوعة شخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٦١٧-٦٢١.

(٣) ولد عام ١٩٢٧، بقرية شنشور في محافظة المنوفية ،سياسي وعسكري تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٨، واتجه إلى الحياة النيابية عام ١٩٦٩، واستمر حتّى عام ١٩٧٩، ترأس منبر حزب الأحرار الاشتراكيين، توفي عام ١٩٩٨. للمزيد ينظر: علي عواد حسين السبهاني، التعددية الحزبية في مصر (١٩٧٠-١٩٧٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٠، ص١٠٥.

(٤) ولد عام ١٩٢٢ بمدينة قوص بمحافظة قنا في صعيد مصر، مناضل سياسي وكاتب صحفي مصري وتخرج في قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة، أحد مؤسسي حزب التجمع، وتولى مهمة أمانة الإعلام بالتجمع انتخب أكثر من مرة في القيادة المركزية للحزب، وتم تعيينه عضوًا بمجلس الشعب بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٥، وأكسبته تلك التجارب خبرات أهلته لتقديم عطاء فكري متميز، كان من بينها كتاب "الاقباط والقومية العربية"، واصل نضاله حتّى توفي في شباط عام ٢٠٠٥، للمزيد ينظر: أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، دراسة استطلاعية، مركز دراسات =

المؤسسين العشرة[١] لحزب التجمع الذين قد وقعوا على طلب تشكيله ليكون منبر اليسار للاتحاد الاشتراكي العربي[٢]، في ٢٩ آذار ١٩٧٦م، وقد حرص رئيس حزب التجمع الوطني، على إعلان موقفه بالتشاور مع أكبر عدد من أعضاء الحزب بين اجتماعات تلك الهيئات، أو على الأقل مع نائب الرئيس والأمين العام[٣].

خاض حزب التجمع الوطني الانتخابات النقابية العمالية بعد عام ١٩٧٨ وطرح برنامجًا انتخابيًا تحت عنوان "فلنواجه معًا"، بهدف التصدي لهيمنة رأس المال الأجنبي، ولم يقتصر نشاط الحزب على نشر الوعي الطبقي، والنقابي، والسياسي فحسب، بل تمكن من تحقيق إنجازات مهمة، كان أبرزها تولي أحد قيادات الحزب وهو سعد محمد

=

الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧، ص٢٣٨ ؛ نبيل زكي، أبوسيف يوسف مفكراً ومناضلاً وإنساناً، دار ميريت للنشر، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦.

(١) الأعضاء العشرة المؤسسين لحزب التجمع الوطني هم، خالد محيي الدين، الذي تولى رئاسة حزب التجمع الوطني، ومحمد عبد السميع، ضابط أمن ورئيس مكتب الأمن بإحدى الشركات المكتبية العامة المصرية، وعلي جميل؛ كان عضوا في مجلس الشعب، والقباري عبد الله، كان عضوًا في مجلس الشعب، والشيخ عبد الهادي يعقوب، كان عضوٍا في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي، عيد طنطاوي حسين، كان عضوًا في المركزي للجنة الاتحاد الاشتراكي العربي، محمد إدريس كان عضوًا في اللجنة المركزية بالاتحاد العربية الاشتراكية، وصلاح القاضي، عضوا في لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي، أبو سيف يوسف؛ عضوًا في مجلس الشعب، والصحفي محمد عودة الذي شغل منصب رئيس تحرير مجلة الطليعة المصرية، للمزيد ينظر: حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ,اليسار , دار الفكر , مصر,١٩٩٦ , ص١٥ ؛ سعيد شعيب ، مصر رايحة فين ,مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٦ ، ص١٧٥

(٢) خالد محي الدين، والآن أتكلم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٥٦.

(٣) حزب التجمع الوطني المصري، بيان لجنة المتابعة للسكرتارية العامة لحزب التجمع، مجلة روز اليوسف، العدد ٧، القاهرة ، شباط ١٩٧٧ ، ص١٦-١٧.

احمد رئاسة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر(١)، أنتابت الحياة السياسية داخل مصر حالة من عدم الاستقرار السياسي حتى أصبحت غير مواتية لبعض الأعمال السياسية، في ظل وجود الممارسات الاستبدادية والقضاء على معارضي السلطة الحاكمة، منذ إقرار نظام التعددية الحزبية، وامتنع البعض عن المشاركة في الانتخابات وعدم الانضمام الى أي حزب ومقاطعة أي شكل من أشكال العمل السياسي آنذاك ، ومع ذلك حقق **حزب التجمع الوطني** بعض النجاحات(٢)، لاسيما نجاحه في إحياء اتحاد الشباب التقدمي، وهو التنظيم الشبابي الوحيد الذي حظي بدرجة عالية من الاستقلال الذاتي وقدم عناصر شبابية وأسهم في أعمال جماهيرية كان لطلبة الجامعات والنقابات الأثر الأبرز فيها(٣).

تمكن حزب التجمع الوطني من تحسين نوعية العضوية في جميع المحافظات المصرية، وهو إنجاز قد يبدو أقل طموحاً مقارنة بغيره، لكنه ظل بالغ الأهمية في ظل العزوف العام عن الانخراط بالعمل السياسي، والخوف من المخاطر الحقيقية المرتبطة به، واستطاع الحزب التخلص من الحصار السياسي الذي فرضه عليه الرئيس السادات

---

(١) تأسس عام ١٩٥٧، وكانت وظيفة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الرئيسية هي الدفاع عن حقوق العمال، وإعطاء شهادة صفة عمالية لمرشحي مجلس النواب في فئة العمال٢٠١١ وبعد ثورة ٢٥ كانون الثاني عام ٢٠١١ قررت الحكومة المصرية حل مجلس إدارة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وتم انتخاب مجلس جديد وفي ٢٠١٣ قرر وزير القوى العاملة إلغاء المجلس الجديد، لكن المجلس قام برفع قضية بإلغاء القرار ولاتزال القضية في المحاكم للمزيد يُنظر: نعيمة لطيف عبدالله، ونجاة عبدالكريم، "الاتحاد العام لنقابات العمال المصري ١٩٥٧، دراسة تاريخية"، حولية المنتدى للدراسات الإنسانية (مجلة أكاديمية محكمة)، العدد٤٤، الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، بغداد، تشرين الأول ٢٠٢٠، ص ٢٢٧-٢٣٠.

(٢) جريدة الأهالي، العدد ٨٢، القاهرة، ١٩ آب ٢٠١٥.

(٣) مقابلة شخصية، مع محمد فرج، أمين لجنة السياسات بالحزب، مقر حزب التجمع الوطني بالقاهرة، الساعة الرابعة, ٢٧تموز ٢٠٢٤.

آنذاك اذا زاد عدد الاعضاء المنتمين للحزب ، وتمكن من الخروج للمشهد السياسي المصري، ونجح الحزب في تأسيس التحالف الاشتراكي وإصدار وثيقة "الائتلاف الديمقراطي"، والتي جمعت بين أحزاب الوفد، والتجمع، والناصري، في خطوة هدفت إلى تعزيز التنسيق بين القوى المعارضة ومواجهة السياسات الحاكمة(١)، ترك حزب التجمع الوطني بصمة واضحة في التصدي للقرارات الاقتصادية الجائرة للنظام، لاسيما فيما يتعلق برفع الأسعار على السلع الأساسية، فضلاً عن فرض الضرائب على فئات مختلفة من الشعب، وهي قرارات اتخذتها حكومة الرئيس أنور السادات في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧م، وكان حزب التجمع الوحيد الذي أعلن رفضه صراحة لتلك القرارات في اليوم التالي الموافق ١٨ كانون الثاني ١٩٧٧ م مؤكدًا أنها تمثل انحيازًا واضحًا للطبقات الغنية والقادرة، وزيادة الأعباء الاقتصادية على الطبقات الشعبية الفقيرة، لم يقتصر دور الحزب على المعارضة العلنية لنظام الرئيس السادات بل شارك قادته وأعضاؤه في المظاهرات المختلفة التي انطلقت في مناطق مختلفة في مصر وذلك يومي ١٨ و١٩ من العام نفسة والتي أجبرت الرئيس السادات وحكومته على إلغاء تلك القرارات الاستبدادية(٢).

دفع حزب التجمع الوطني ثمناً غالياً تمثل في إلقاء القبض على كثير من قياداته في جميع المحافظات وتم اعتقالهم ووجهت إليهم تهمًا ملفقة عام ١٩٧٩، إلا أن القضاء أصدر أحكامًا ببراءتهم جميعًا، ما شكَّل انتصارًا سياسيًا للحزب في مواجهة

---

(١) البرنامج العام لحزب التجمع الوطني في مصر، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧، ص١١، يُنظر، ملحق رقم (٤).

(٢) منار محمد شهاب، "موقف النخبة المصرية من عقد الرئيس أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد مع (إسرائيل) عام ١٩٧٨، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٦٣، الجزء٣،مركز البحوث والدراسات الإسلامية، الجامعة العراقية،، شباط ٢٠٢٣، ص٥٢٠-٥٢٤.

النظام الحاكم(١).

تصدى حزب التجمع الوطني أيضًا للاستبداد السياسي ولإصدار القوانين المقيدة للحريات العامة وحقوق الإنسان، وتمكن من إسقاطهما بعد نضال طويل، وواجه الحزب استمرار العمل بحالة الطوارئ التي عانى منها الشعب المصري فضلاً التضييق على النقابات المهنية والعمالية والصحافة، وقد أدت الكوادر الصحفية اليسارية في اللجنة الوطنية للتشريعات الصحفية دورًا مهمًا في صياغة مشاريع قوانين إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والإعلام وضمان حرية الصحافة واستقلالها، وكان لحزب التجمع الوطني حضور قوي في الدفاع عن الحقوق والحريات العامة، وعلى رأسها حرية الصحافة والإعلام، وعمل الحزب من خلال بعض اليساريين على إعداد التشريعات التي تضمن تطبيق تلك المبادئ في اللجنة الوطنية للتشريعات(٢).

ثانياً: الهيكل التنظيمي لحزب التجمع الوطني .

تكونت المستويات التنظيمية لحزب التجمع من مستويات عدة القسم أو المركز ووحداته القاعدية، ومستوى المحافظة، والمستوى المركزي، ومستوى القسم أو المركز هو قاعدة البناء التنظيمي للحزب، ويتكون من كامل العضوية الحزبية المنظمة للحزب والمكتسبة لعضويته وفقاً لشروط تلك اللائحة، في كامل نطاق القسم أو المركز الإداري ووحداته ومجموعاته الحزبية والنوعية القاعدية(٣).

---

(١) حسين عبدالرازق، الأحزاب والطريق إلى الديمقراطية، الهيئة المصرية العامة للكاتب، القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٧.

(٢) حزب التجمع الوطني، بيان لجنة السكرتارية العامة، المصدر السابق، ص١٦-١٩.

(٣) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (١٨)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

عدت الوحدات الأساسية الجغرافية والجماهيرية هيئات نشاط جماهيري، لا يمكن الاستغناء عنها اذ ظلت صلة الحزب الأساسية بالجماهير متماسكة ، وهي هيئات نشاط جماهيري، تقوي وتنظم وتعبئ عضوية الحزب القاعدية للعمل الجماهيري والنشاط الحزبي تحت قيادة وإشراف لجنة القسم أو المركز ولجنة المحافظة، ثم تبدأ عملية انتخاب الهيكل التنظيمي للحزب بأنتخاب مؤتمرات الأقسام واللجان الأقسام والمراكز الجديدة، ويتكون مستوى القسم أو المركز من مؤتمر القسم ولجنة القسم وأمانة القسم(١).

تم انتخاب أمانة القسم أو المركز من لجنة القسم أو المركز بحد أدنى أربعة أعضاء للمسئوولیات الأساسية للعمل الحزبي (أمين – أمين تنظيم ومالية – أمين تثقيف وإعلام – أمين عمل جماهيري)، وتختص أمانة القسم أو المركز بقيادة النشاط اليومي للحزب بدائرة القسم أو المركز وتجتمع مرة كل أسبوع على الأقل(٢).

كان يتولى مستوى القسم أو المركز مسئوليات ومهام (المؤتمر ولجنة القسم أو المركز وأمانتها) ومسؤولية قيادة الحزب في دائرة القسم أو المركز ويقع عليه الواجبات العديدة منها قيادة الأعضاء والوحدات والمجموعات القاعدية الجماهيرية و فى تنفيذ خطة الحزب فى كافة المجالات وتقديم الخبرات والمساعدات اللازمة لنجاحها فى أداء واجباتها ومتابعة نشاطها وانتظام عملها ومدى معايشتها للجماهير، وقيادة العمل السياسي والجماهيري في نطاق القسم أو المركز، ودراسة مشكلات المجتمع المحلي الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والبحث عن حلول مناسبة لها والمشاركة فى تنفيذها مع الجماهير من خلال المنظمات الجماهيرية، ويقوم الحزب فى طرح تلك

---

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (١٩)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٢٢)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

الحلول والمشاركة فى تنفيذها، وعقد المؤتمرات وتشكيل الوفود لمقابلة المسؤولين للحصول على مساعداتهم فى تنفيذ الحلول المقترحة، ورفع تقارير دورية عن نتائج عملها والمشاكل المحلية موضع الاهتمام الجماهيري إلى لجنة المحافظة(١)، ومستوى المحافظة هو قيادة الحزب في نطاق المحافظة، ويتكون من مؤتمر المحافظة ولجنة المحافظة: وأمانة المحافظة(٢).

اختصت أمانة لجنة المحافظة بقيادة النشاط اليومي للحزب بالمحافظة، وتنتخب من لجنة المحافظة بحد أدنى سبعة أعضاء (أمين وأمين مساعد وأمناء الأنشطة الحزبية الرئيسية) وتجتمع دورياً كل أسبوع على الأقل، ويمثل أمين المحافظة لجنة المحافظة في اللجنة المركزية والأمانة العامة، ويعبر عن وجهة نظرها ويلتزم بقراراتها في الاجتماعات المركزية في الموضوعات التي تم مناقشتها في لجنة المحافظة والتصويت عليها، وتحدد اللجنة المركزية تلك الموضوعات التي تطلب فيها رأى المحافظات وتتيح وقتاً كافياً للحصول على ذلك الرأي(٣).

يتولى مستوى المحافظة مسئوليات ومهام (مؤتمر المحافظة ولجنة المحافظة وأمانتها) مسؤولية قيادة الحزب في دائرة المحافظة ويقوم بالواجبات المتمثلة في متابعة نشاط الأقسام أو المراكز فى كل المجالات، وكذلك متابعة نشاط وحداتها ولجانها من خلال تقارير اللجان القيادية للأقسام, ومن خلال حضور اجتماعاتها واجتماعات وحداتها ومجموعاتها ولجانها النوعية مع ممثل للجنة القسم أو المركز المعنى، وإصدار مطبوعاتها وصحافتها الإقليمية فى حدود الالتزام ببرنامج الحزب ومواقفه

---

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٢٣)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٢٤)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٣) المصدر نفسه، المادة رقم (٢٧)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

وقراراته وفقاً للقواعد التي يضعها المكتب السياسي، وشرح برنامج الحزب ومواقفه وقراراته، والعمل على توسيع عضويته والارتفاع بمستوى الوعي السياسي والتنظيمي للأعضاء، وضمان معايشة الحزب للجماهير والعمل في التنظيمات الجماهيرية، ودراسة أوضاع المحافظة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية والتشاور في ذلك مع المنظمات الجماهيرية على مستوى المحافظة، وإعداد تصور للتنمية المحلية الشاملة، والارتفاع بمستوى معيشة الجماهير، وترجمته إلى برنامج عمل يلتزم به ممثلو الحزب في المجالس المحلية وأعضاؤه المنتخبون في مجلس النواب، وتعبئة الجماهير للمطالبة بتحقيق تلك البرامج، ومتابعة عمل هيئات الحكم المحلى والإدارة والإعداد لانتخابات المجالس المحلية وطرح البرامج المناسبة لها وتوجيه أعمال أعضاء الحزب للذين ينتخبون فيها، واقتراح لجنة المحافظة أسماء المرشحين لعضوية مجلس النواب في دائرة المحافظة ويصدر القرار بذلك من المكتب السياسي أو الأمانة العامة، ورفع تقارير دورية عن نتائج عمله ، ويحق للجنة المحافظة أن تنشئ نادياً سياسياً مفتوحاً بمقرها يحضره أعضاء الحزب وغيرهم من خارج الحزب، وتطرح للمناقشة داخله ما تراه من قضايا عامة أو محلية وما يقترحه المكتب السياسي أو الأمانة العامة من قضايا بهدف تعميق الاتفاق حولها، والتعرف على اتجاهات الرأي بشأنها، ويضع المكتب السياسي نموذجاً للائحة داخلية للأندية السياسية تسترشد بها لجنة المحافظة، في إنشاء النادي الخاص بها، وتعد أمانة المحافظة تقريراً بحصيلة النقاش وترفعه للمكتب السياسي الذي يحيله للجنة النوعية المختصة للاستفادة به(١).

ونظراً لاتساع محافظة القاهرة وتنوع مجتمعها وكثافتها السكانية، قد قسم الهيكل الحزبي فيها إلى مناطق تضم، كل منها عدة أقسام، ويتكون مؤتمر المنطقة من

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٢٨)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

مجموع لجان الأقسام في دائرتها وينتخب مؤتمر المنطقة لجنة قيادية تباشر كافة المستويات الحزبية، في نطاق المنطقة تحت إشراف لجنة المحافظة بوصفها القيادة العامة للحزب في المحافظة، ويصدر المكتب السياسي بناء على اقتراح لجنة محافظة القاهرة قراراً بتحديد المناطق، ونطاق كل منها والقواعد المنظمة لمباشرة مسؤوليها، وكيفية تشكيل مؤتمرها ولجانها القيادية وكيفية تمثيل لجنة المحافظة(١).

كما تم إنشاء قطاعات إقليمية بين لجان المحافظات المتجاورة، ويتكون كل قطاع من أمانات لجان المحافظات، وتعقد القطاعات اجتماعات دورية للقيام بمهام سياسية وتنظيمية وتثقيفية وجماهيرية، كل في قطاعها وفقاً لخطة تنظيمية وسياسية يحددها المكتب السياسي، ويشرف على اجتماعات كل قطاع أحد نواب الرئيس، ويقدم تقارير عن تلك الاجتماعات للمكتب السياسي، الذي يعرضها بدوره على اجتماعات الأمانة العامة، وللقطاع أن ينتخب من بين أعضائه (من غير أعضاء اللجنة المركزية)، مقرراً له يساعد المشرف المركزي على القطاع في تنظيم اجتماعاته ومتابعة تنفيذ قراراته، ويحق لمقرر القطاع حضور اجتماعات اللجنة المركزية(٢).

ويجوز عقد اجتماع طارئ لمؤتمرات الأقسام والمحافظات بناء على طلب لجنته القيادية أو ثلث أعضاء المؤتمر، أو بقرار من المكتب السياسي، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويجب أن يتضمن الطلب جدول الأعمال المقترح ووجهات النظر المطروحة، ويخبر المستوى القيادي الأعلى بذلك لمتابعة إجراءات الاجتماع الطارئ خلال شهر من تقديم الطلب(٣).

---

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٢٩)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٠)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٣) المصدر نفسه، المادة رقم (٣١)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

يحظر إجراء أي تعديل في اللجان القيادية على كافة المستويات الحزبية قبل إجراء انتخابات المؤتمر العام بستة شهور إلا في حالة الضرورة القصوى التي تقررها (الأمانة العامة) مع الالتزام في تعديلها بقواعد الإحلال الواردة في المادة ٩ من تلك اللائحة(١)، ويكون المستوى المركزي من المؤتمر العام واللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسي(٢)، والمؤتمر العام هو أعلى سلطة في الحزب، وهو الذي يصدر الوثائق الحزبية الفكرية والسياسية والتنظيمية ويقرها أو يغيرها أو يصدق على تعديلها، وينتخب القيادة المركزية وفقا للشروط التي تحددها تلك اللائحة، والقرارات المنظمة لانتخاب الهيئات القيادية، ويتكون المؤتمر العام من مجموع لجان المحافظات الجديدة المنتخبة من مؤتمرات المحافظات، وعدد من ممثلي الهيئتين القياديتين المركزيتين الجديدتين للشباب والنساء وفقا للشروط التي تحددها القرارات والإجراءات المنظمة لانتخاب الهيئات القيادية، فضلاً عن اللجنة المركزية القائمة للحزب، ويتولى رئاسة المؤتمر هيئة رئاسة يرشحها المكتب السياسي ويعرضها على الأمانة العامة ويوافق عليها المؤتمر العام، كما يحدد المكتب السياسي سكرتارية المؤتمر التي تتولى تسجيل وقائع المؤتمر وقراراته، وينعقد المؤتمر العام للحزب في دورة اجتماعات عادية كل خمس سنوات، في حدود ست شهور بالزيادة أو بالنقص، وله أن يعقد دورات سياسية كل عامين، أو طارئة بطلب من اللجنة المركزية أو الأمانة العامة أو عشر محافظات تتقدم بطلبها للأمانة العامة لمناقشة أو معالجة بعض المسائل الطارئة، وللمؤتمر العام للحزب أن ينعقد في صورة قطاعات جغرافية، لمناقشة قضايا محددة ذات طابع سياسي أو تنظيمي واتخاذ قرار بشأنها، كما يمكن لكل قطاع من قطاعات المؤتمر أن يعقد اجتماعاً سنوياً، لمناقشة القضايا التي يتضمنها جدول أعماله في إطار خطط المتابعة

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (٣٢)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٣)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

السياسية والتنظيمية المركزية، وتحدد الأمانة العامة مواعيد وجدول أعمال دورات انعقاد المؤتمرات العادية والسياسية والقطاعية والطارئة(١).

ويقر المؤتمر العام الوثائق الفكرية والسياسية والحزبية، ويصادق على انتخاب الهيئات القيادية والإجراءات التنظيمية لمؤتمرات المحافظات والأقسام أو المراكز، ويصدر الوثائق والتقارير السياسية والقرارات التنظيمية، وينتخب المؤتمر العام رئيس الحزب، وأعضاء اللجنة المركزية الجديدة، وفقاً للشروط والأعداد ونسب التمثيل التي تحددها القرارات المنظمة لانتخابات الهيئات القيادية، وتحتفظ أمانة التنظيم المركزية بسجل يوضح تسلسل حصول المرشحين على الأصوات من الأكثر إلى الأقل عدداً(٢)، واللجنة المركزية هي القيادة العليا للحزب بين دورات انعقاد المؤتمر العام، وتعقد اجتماعاتها الدورية والطارئة وفقاً للقواعد التي تحددها اللائحة الداخلية للجنة المركزية، وتتكون اللجنة المركزية من رئيس الحزب المنتخب مباشرة من المؤتمر العام، رئاسة المؤتمر العام، وأمناء المحافظات وأميني الشباب والنساء وممثليهم في اللجنة المركزية، وأعضاء اللجنة المركزية المنتخبين من لجان محافظاتهم، والأعضاء المنتخبين من المؤتمر العام مباشرة كأعضاء في اللجنة المركزية، فضلاً عن كل من المتحدث الرسمي وأميني الانضباط والمالية، ورئيس المجلس الاستشاري ورئيس مجلس إدارة صحافة الحزب بعد اختيارهم من المكتب السياسي، وتنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها نواب رئيس الحزب، والأمين العام والأمناء العامين المساعدين، وأعضاء المكتب السياسي، وتنضم إلى عضوية اللجنة المركزية القيادات الحزبية الشعبية من المخاطبين بالمادة (١٠) من تلك اللائحة، وفي كل الأحوال لا يجب أن يزيد إجمالي

---

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٣٤)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٥)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

أعضاء اللجنة المركزية عن ربع عدد أعضاء المؤتمر العام، ويضع المكتب السياسي اللائحة الخاصة باللجنة المركزية وتصدرها الأمانة العامة، تحدد دورات انعقادها العادية والطارئة ومهامها ولجانها الرئيسية(١)، والأمانة العامة هي القيادة العليا للحزب، وتتكون من المكتب السياسي للحزب، وأمناء المحافظات المنتخبين من محافظاتهم، وتعقد الأمانة العامة اجتماعات دورية، ولها أن تعقد اجتماعات طارئة، بطلب من رئيس الحزب أو الأمين العام أو المكتب السياسي، ويرأس اجتماعاتها رئيس الحزب أو من ينوبه في حالة غيابه، وتتابع الأمانة العامة تنفيذ القرارات السياسية والتنظيمية للمؤتمر العام واللجنة المركزية، وتتابع مع المكتب السياسي وأمناء المحافظات قيام لجان المحافظات والقطاعات واللجان والأمانات النوعية المركزية بمهامها ومسئولياتها واختصاصاتها الفكرية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية، وتتخذ القرارات السياسية والتنظيمية والجماهيرية للحزب فيما بين دورات انعقاد اللجنة المركزية(٢)، والمكتب السياسي هو القيادة السياسية والتنظيمية والجماهيرية للحزب، ويتكون المكتب السياسي من رئيس الحزب ونوابه والأمين العام والأمناء العامين المساعدين، وتنتخبه اللجنة المركزية من بين أعضائها، وأميني اتحادي النساء والشباب، فضلاً عن المتحدث الرسمي ورئيس المجلس الاستشاري ورئيس مجلس إدارة صحافة الحزب ، ويحضر اجتماعات المكتب السياسي أمينا الانضباط والمالية، ويتولى المكتب السياسي متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية والأمانة العامة والإعداد السياسي والتنظيمي لاجتماعاتها وإدارة العمل الحزبي اليومي والنوعي، ويقوم بدراسة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم الوطن والحزب، والإشراف السياسي على الصحافة الحزبية، واتخاذ المواقف الضرورية في القضايا السياسية العاجلة، ويقوم المكتب السياسي مع

---

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٣٦)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٧)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

اللجان والأمانات النوعية والمتخصصة بوضع الخطط والبرامج للارتقاء بالحالة الفكرية والثقافية والنضالية لأعضاء الحزب وقياداته، ويحدد المكتب السياسي مواعيد وجدول أعمال اجتماعات الأمانة العامة الدورية أو الطارئة، ويرأس اجتماعاته رئيس الحزب أو من ينوبه في حالة غيابه(١)، والمجلس الرئاسي هو الإطار التشاوري لقيادة العمل الحزبي وفقاً لمبدأ القيادة الجماعية، للتنسيق بين رئيس الحزب ونوابه والأمين العام والأمناء العامين المساعدين ورئيس المجلس الاستشاري والمتحدث الرسمي، ويختص بإصدار البيانات العاجلة في القضايا والأحداث التي تتطلب اتخاذ موقف عاجل بشأنها، ويقوم بإعداد جدول أعمال كلٍ من المكتب السياسي والأمانة العامة، ولرئيس الحزب بالتشاور مع الأمين العام أن يقترح ضم عدد من القيادات الحزبية العضوية المجلس الرئاسي، ويصدر قرار الضم من المكتب السياسي، ويرأس اجتماعاته الدورية رئيس الحزب أو من ينوبه(٢).

يعد رئيس الحزب هو الممثل السياسي والقانوني الرسمي للحزب، وله الحق في اتخاذ القرارات الضرورية بعد التشاور مع نوابه والأمين العام والأمناء العامين المساعدين المتواجدين أو بمفرده إذا تعذر ذلك، على أن يعرض قراراته على المجلس الرئاسي أو المكتب السياسي، وله أن يرأس اجتماعات الهيئات الحزبية التي يحضرها(٣)، الأمين العام والأمناء العامون المساعدون, والأمين العام , يتولى متابعة الإدارة اليومية لشؤون الحزب السياسية والتنظيمية، ومتابعة تنظيماته وأجهزته المختلفة بالتشاور مع رئيس الحزب، والاتصال بالمستويات المختلفة، وينوب عنه عند غيابه الأمناء العامون المساعدون كل في اختصاصه، ويرأس اجتماعاً دورياً للأمناء العامين

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٣٨)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٣٩)، يُنظر، ملحق رقم (٥).
(٣) المصدر نفسه، المادة رقم (٤٠)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

المساعدين وأمناء اللجان النوعية المركزية لمتابعة تنفيذ الخطط والبرامج النوعية المركزية في الحزب, والأمناء العامون المساعدون وعدد من الأمناء العامين المساعدين يقومون بالمهام السياسية والتنظيمية والتثقيفية والجماهيرية وغيرها من المهام الحزبية النوعية(١)، وقواعد ضم أعضاء جدد للهيئات القيادية، واختيار المساعدين والمستشارين، ويحق لكل لجنة قيادية أن تقترح على المستوى الأعلى ضم أعضاء جدد إليها لضمان تمثيل كل اتجاهات الرأي المتبلورة في مؤتمرها، وكذلك القيادات التي تنضم إلى الحزب فيما بين دورات انعقاد المؤتمر العام، وبحيث لا يزيد عدد المنضمين عن ٢٠% من عضوية اللجنة ويصدر بذلك قرار من المستوى الأعلى، أما بالنسبة للجنة المركزية والمكتب السياسي، فإنه يحق لرئيس الحزب أو المجلس الرئاسي، لضمان تمثيل كافة اتجاهات الرأي المتبلورة في المؤتمر العام، اقتراح ضم أعضاء جدد إليها على أن تعرض الترشيحات على المكتب السياسي ليبدى رأيه فيها، ولا يزيد عدد الذين ينضمون للجنة المركزية أو المكتب السياسي طوال الدورة الانتخابية عن ٢٠% من عضوية كل منهما، ولرئيس الحزب بالتشاور مع أعضاء المجلس الرئاسي قد اقترح اختيار مساعدين ومستشارين نوعيين له أو للحزب من الكفاءات والخبرات العلمية والمجتمعية والسياسية التي تنضم للحزب، وتعرض الاقتراحات على المكتب السياسي لإقرارها، ويكون لهم حق حضور اللجنة المركزية والمكتب السياسي دون تصويت(٢)، يتضح لنا ان الحزب يتبع مجموع الاجراءات لزيادة اعضاء الحزب من خلال الانفتاح على النقابات العمالية والتفاعل مع الحركة الجماهرية والانفتاح على المنظمات المجتمع المدني لكسب ود الجماهير .

---

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (٤١)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٤٢)، يُنظر، ملحق رقم (٥).

ثالثاً: مصادر تمويل حزب التجمع الوطني.

أشارت مصادر تمويل الأحزاب السياسية بصفة عامة إلى الأساليب والتقنيات التي استخدمتها مختلف الأحزاب لجمع الأموال اللازمة لحملاتها الانتخابية وأنشطتها اليومية، وهو ما يُعرف بـ التمويل السياسي للأحزاب، وفيما يخص حزب التجمع الوطني، فقد اعتمد في تمويله على مصادر عدة، كان من أبرزها رسوم العضوية والمستحقات المالية التي يدفعها أعضاء حزب التجمع الوطني وتبرعات الأعضاء المؤيدة للحزب، والدعم المالي من الجهات المؤيدة لحزب التجمع الوطني والمتوافقة مع توجهاته السياسية، مثل رسوم عضوية النقابات التي تستفيد من أنشطته(١)، والإيرادات الناتجة عن الأنشطة التابعة للحزب، مثل الحملات الانتخابية والمشاريع الاقتصادية المرتبطة بالحزب، والمساهمات التطوعية من الأفراد مثل تبرعات من الأفراد الأثرياء ورجال الأعمال الداعمين لحزب التجمع الوطني وتبرعات جماعات المصالح لاسيما الجمعيات والنقابات السياسية التابعة للحزب(٢).

كان تُنظَّيم الشؤون المالية لحزب التجمع وفقًا للائحة المالية الصادرة عن المكتب السياسي، والتي تحدد مصادر(الإيرادات، وآليات الإنفاق، والنظام المالي العام) فضلاً عن قواعد الصرف المالي، ومسؤوليات لجنة الشؤون المالية وعلاقتها بمستويات الحزب المختلفة، وتتولى الجمعية العمومية مناقشة الوضع المالي للحزب، إذ تقوم بدراسة التقارير المالية، واللائحة العامة للاعتمادات المالية، كما يتم توزيع التقارير المالية على

---

(١) مقابلة شخصية، مع محمد فرج، أمين لجنة السياسات بالحزب، الساعة الرابعة عصر, مقر حزب التجمع الوطني بالقاهرة، ٢٨تموز ٢٠٢٤.

(٢) لائحة النظام الأساسي لحزب التجمع الصادرة عن المؤتمر العام الطارئ ٣ آذار ٢٠١٨، المادة رقم ١١ص٨، الباب السادس مالية الحزب، المواد ٥٨-٦٣، ص٢٨-٢٩، وللمزيد يُنظر، ملحق رقم (٥).

أعضاء المؤتمر قبل انعقاده بوقت كافٍ، وذلك بعد مصادقة الجهاز المركزي للمحاسبات عليها، ويتم إيداع أموال الحزب في حساب أو أكثر في البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري لضمان الشفافية والسيطرة على الموارد المالية، إذ كان يقوم المكتب السياسي بتعيين مراقب مالي لمتابعة حسابات الحزب ومراجعتها وفقًا للأسس المحاسبية السليمة، بما يشمل الاستثمارات المالية للحزب، والودائع، والأوراق النقدية، وتُعد الأصول المالية للحزب ملكًا له، ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف التنازل عن الودائع، أو رهنها، أو التصرف فيها كليًا أو جزئيًا، إلا بموافقة أغلبية أعضاء المؤتمر العام لحزب التجمع الوطني(١).

رابعاً: اللائحة الداخلية لحزب التجمع الوطني.

عُرف عن حزب التجمع الوطني توجهه اليساري وسعيه نحو قطاعات العمال والفلاحين والمثقفين واهتمامه بمصالح الفئات الشعبية، استمر الحزب في التوسع ليشمل نشاطه عدد كبير من محافظات مصر الذي بلغ ثلاثة وعشرون محافظة، وأشارت لائحة حزب التجمع الوطني وفقًا للمادة الثانية إلى أن شعار حزب التجمع الوطني اليساري هو (الحرية – الاشتراكية – الوحدة)(٢)، كان خالد محي الدين يرى يجب التحالف مع الاتحاد السوفيتي ، اذ ان مصالح الاميركيين تتعارض مع مصالحنا،العرب يملكون سلاحين، البترول والتحالف مع الاتحاد السوفياتي (٣).

---

(١) لائحة النظام الأساسي للحزب، (٥٨-٦٣)، ص٢٨-٢٩، وللمزيد يُنظر، ملحق رقم (٥).

(٢) أماني قنديل، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨٠- ١٩٩٣)، دار الأمين، مركز ابن خلدون للدراسات، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٢٤-١٢٥.

(٣) جريدة السفير، العدد (١٠٥٩)، بيروت ، ٢٨ اذار ١٩٧٧.

نصت المادة الثالثة من لائحة حزب التجمع الوطني على توجهه الاشتراكي اليساري ودفاعه عن مصالح القوى الشعبية العاملة (العمال والفلاحين، والحرفيين، والمهنيين، والمهمشين، والمنتجين في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات)، كما تبنى الحزب الدفاع عن الطبقة الوسطى، والشباب، والنساء، وأصحاب المعاشات والاستقلال الوطني، والديمقراطية، والحريات العامة للمواطنين(١).

وقف الحزب في مقدمة الصفوف مع كل القوى الوطنية التي ناضلت ضد مخططات الإمبريالية والصهيونية، وضد مخططات قوى التطرف والعنف والإرهاب المحلي والإقليمي والدولي الذي استهدف تفتيت المجتمع والدولة الوطنية في مصر والمنطقة العربية، وتطلع حزب التجمع إلى الوحدة العربية على أساس ديمقراطي يقوم على الاختيار الحر للشعوب، ناضل الحزب من أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، دولة للمواطنة والعدالة والمساواة، رافضاً للسياسات والتوجهات الطائفية السياسية بكل صورها، ورافضاً للخلط بين الدين والسياسة، وعمل الحزب مع كل القوى التي ناضلت من أجل بناء اقتصاد وطني قوي يقوم على قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعدالة الاجتماعية بالاعتماد أساساً على الذات، وان القوى التي ناضلت من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تقدمي يقوم على قواعد المواطنة والاستنارة والعقلانية والتفكير العلمي تسود بين أفراده ومؤسساته الثقافة الديمقراطية والعقلانية والتنوير واحترام التعدد والتنوع والاختلاف في ظل دولة لا تفرق ولا تميز بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو السياسي، ونصَّ حزب التجمع الوطني في المادة الثامنة من لائحته الداخلية على منع تولي أي شخص المنصب القيادي نفسه لأكثر

(١) لائحة حزب التجمع، المادة رقم (٢)، ص٣، يُنظر، ملحق رقم (٥).

من دورتين متتاليتين(١)، والجمع بين أكثر من لجنتين قياديتين، فإذا انتخب لعضوية اللجنة القيادية للمستوى الأعلى، فإنه يفقد عضويته في اللجنة القيادية للمستوى الأدنى ويحل محله العضو الحاصل على أعلى الأصوات، ولا يسرى هذا المبدأ على أمناء اللجان الذين يمثلون لجانهم في المستوى الأعلى، والجمع بين عضوية أكثر من أمانة واحدة في المستويات التنظيمية المختلفة؛ (أمانة القسم – أمانة المحافظة – المكتب السياسي)، وقف الحزب في مقدمة القوى الوطنية التي ناضلت ضد تفتيت المجتمع المصري "(٢).

أما عن العضوية, فعضو الحزب هو كل من يقدم طلباً لعضوية الحزب، ويلتزم ببرنامجه العام ولائحة النظام الداخلي وقرارات الهيئات القيادية، ويشارك في نضاله الجماهيري وينتمي إلى هيئة حزبية ويسدد الاشتراك بانتظام، وحدد المكتب السياسي القرارات التنظيمية المنظمة لإجراءات وشروط الترشح للهيئات القيادية في الأقسام، وفي المحافظات، وفي الهيئات المركزية(٣).

يقبل في عضوية الحزب كل من يتقدم بطلب عضوية وتتوفر فيه الشروط التالية، أن يكون مصري الجنسية، وأن يكون حسن السمعة بين مواطنيه، وأن لا يقل سنه عن ١٨عام ، وأن يلتزم بالبرنامج العام للحزب ولائحة نظامه الداخلي، وألا يكون قد سبق الحكم عليه في قضايا جنائية مخلة بالشرف بحكم نهائي بات، وألا يكون عضواً في

---

(١) حسين عبدالرازق، الهجوم على اليسار، المصدر السابق، ص٦-٨

(٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، الأمانة العامة، بيان من التجمع الوطني إلى جماهير الشعب المصري، مجلة الطليعة، عدد (٢)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني (١٩٧٧)، ص١٥-١٨.

(٣) لائحة حرب التجمع، المادة رقم (١١)، يُنظر الملحق رقم (٥).

حزب آخر(١)، ويتقدم طالب العضوية بطلب للجنة القسم أو المركز أو إلى لجنة المحافظة مباشرة مزكى من عضوين على الأقل، ويعرض الطلب على أمانة المحافظة لمناقشته وإقراره، ويكون من حق من رفض طلبه رفع الأمر إلى المستوى الأعلى ويتعين على لجنة المحافظة البت في طلب العضوية خلال شهرين من تقديمه لها(٢)، ويحتفظ كل قسم بنسخة من سجل العضوية معتمدة من لجنة المحافظة، مع إرسال نسخة من الكشوف المعتمدة لأمانة التنظيم المركزية، وتكون العضوية في لجنة القسم ووحداته ومجموعاته ، حسب رغبة العضو، كما يجوز تنظيم العضوية في مجموعات حزبية تنظيمية تتبع لجنة المحافظة مباشرة تختص بممارسة النشاط الحزبي في التنظيمات الجماهيرية الديمقراطية والنقابية على مستوى القسم أو المحافظة، ويكون انتقال العضو من قسم إلى قسم آخر بناء على طلبه وبموافقة لجنة القسم المنقول إليها بعد تصديق لجنة المحافظة، وإذا كان الانتقال من محافظة لأخرى يلزم إخطار أمانة التنظيم المركزية وتصديقها على ذلك(٣).

يلتزم عضو الحزب بالبرنامج العام ولائحة النظام الداخلي ومواقف الحزب السياسية وتنفيذ قراراته وما يكلف به من واجبات، كسب أعضاء وأنصار جدد للحزب، والتعرف على مشاكل الناس والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، ومساعدتهم على تنظيم صفوفهم، ونشر بيانات الحزب ومطبوعاته وتوسيع دائرة قراء جريدته الاهالي ودورياته، وأن يكون قدوة في عمله وأن يحترم مشاعر الجماهير، وأن يكون عضواً عاملاً في التنظيمات الاقتصادية والثقافية والشعبية وغيرها من التنظيمات الاجتماعية مثل النقابات العمالية والمهنية والجمعيات والاتحادات التعاونية الزراعية والأهلية والمجالس المحلية، وممارسة

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (١٢)، يُنظر الملحق رقم (٥).
(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (١٣)، يُنظر الملحق رقم (٥).
(٣) المصدر نفسه، المادة رقم (١٤)، يُنظر الملحق رقم (٥).

النقد والنقد الذاتي، وحضور الاجتماعات التنظيمية وسداد الاشتراكات، وحماية وحدة الحزب وعدم المساس بسمعته بين الجماهير، وأن يمتنع عن تناول القضايا الداخلية خارج الأطر الحزبية(١)، ويتمتع عضو الحزب بحضور اجتماعات مستواه التنظيمي والتصويت والترشيح لكافة انتخابات المستويات القيادية وفقاً للقواعد الواردة في تلك اللائحة، والترشيح فى الانتخابات العامة والمحلية والنقابية والتعاونية طبقاً للقواعد التي تحددها الهيئات القيادية، ومناقشة سياسة الحزب ومواقفه العملية وإبداء الرأي فيها واقتراح ما يراه ضرورياً من تعديلات فيها وفقاً للقواعد الواردة في تلك اللائحة، والتقدم بالاقتراحات والشكاوى بالطريق التنظيمي إلى الهيئات القيادية، بما في ذلك الحق في توجيه أسئلة إلى الهيئات المختلفة وتلقى الرد عليها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً، والاشتراك في كل مناقشة فى المستوى الذى ينتمى إليه كلما تعلق الأمر بإجراء خاص به، وموافاة قيادة الحزب بآرائه حول القضايا التي تهم جماهير موقعه والتي يرى ضرورة تبنى الحزب لها، والمشاركة في كل نقاش عام يجرى داخل الحزب، والتعبير عن رأيه في نشرات الحزب الداخلية وصحافته العامة والنوعية والمحلية(٢).

كان يخضع المصريون في الخارج لنفس شروط قبول العضوية بالحزب في داخل مصر، ويقتصر عمل أعضاء الحزب في الخارج على الدعوة لمبادئ الحزب ومتابعة ما يجرى في مصر ودراسة برنامج الحزب ومطبوعاته ونشراته الدورية وغير الدورية والترويج الإعلامي للحزب، وموافاة الحزب بأخبار وأشكال نضال وخبرات القوى الديمقراطية في البلدان التي يعيشون فيها، ولهم حق انتخاب مسؤول لهم ، ويجوز اشتراكهم في المؤتمر العام وتحدد اللجنة المركزية القواعد التنظيمية لتمثيلهم في المؤتمر

---

(١)لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (١٥)، يُنظر الملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (١٦)، يُنظر الملحق رقم (٥).

العام ونسبة تمثيلهم كلما أمكن ذلك، ويمنع على أعضاء الحزب في الخارج التدخل في الشؤون الداخلية للدولة التي يعيشون فيها، كما أن الاتصال بالهيئات السياسية أو حكومات أو أحزاب تلك الدول محظور على الأعضاء، ومقتصرة على قيادة الحزب المركزية وحدها(١).

شكل ممثلو الحزب في المجالس النيابية أعضاء الحزب المنتخبون في مجلس النواب ومرشحوه الذين خاضوا معركة الانتخابات بجدارة وحرصوا على الاستمرار في التقدم لشرف تمثيل الشعب في دوائرهم تأسيس هيئة للشؤون النيابية تتابع النشاط البرلماني، وتختار الهيئة لنفسها أمانة من أعضاء مجلس النواب، ويرأس رئيس الحزب هيئته البرلمانية حال عضويته بالبرلمان، وتشكل هيئات مماثلة على مستوى المحافظة ومستوى القسم من أعضاء المجالس الشعبية المحلية والمرشحين لتلك المجالس تمارس نفس الصلاحيات ولاسيما بالنسبة للمحليات على مستوى المحافظة والقسم(٢)، ويشكل المكتب السياسي مجلساً استشارياً من القيادات والخبرات والكفاءات السياسية والعلمية، ويضم عدداً من مؤسسي وقيادات الحزب وذوى الخبرة في المجالات المختلفة، بهدف دراسة وإعداد الأوراق والتقارير والرسائل حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لإصدارها بعد إقرارها من المكتب السياسي، ويسمي المكتب السياسي رئيس وأمين المجلس الاستشاري، ويحدد المجلس الاستشاري مواعيد اجتماعاته لإنجاز أعماله ويخطر بها المكتب السياسي، ولرئيس المجلس حضور اجتماعات الهيئات القيادية المركزية وله حق التصويت، ويجوز له أن ينيب عنه في ذلك أمين المجلس أو أحد أعضاء المجلس في حالة غيابه ويكون له نفس الحق،

---

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (١٧)، يُنظر الملحق رقم (٥).

(٢) المصدر نفسه، المادة رقم (٥٦)، يُنظر الملحق رقم (٥).

ويجوز للمجلس الاستعانة بزملاء وخبراء في إعداد تقاريره من بين أعضاء الحزب(١).

خامساً: منشورات حزب التجمع الوطني وجريدته.

أصدر حزب التجمع الوطني جريدة "الأهالي" الأسبوعية والتي تأسست عام ١٩٧٨م لتكون الناطقة رسميا باسم حزب التجمع الوطني، وتولى رئاسة تحريرها منذ تأسيسها كل من "حسين عبد الرازق، ثم عبد العال الباقوري، ثم أمينة النقاش، ثم نبيل زكى، وحسين البطرواي، وعبد الوهاب خضر"، وصدر العدد الأول منها في ٧ شباط ١٩٧٨م، م)(١)، ثم توقفت عن الصدور بسبب تعطيلها من حين لآخر، في ظل معارضتها لنظام حكم السادات، وقد بلغ توزيعها حوالي ١٥٠,٠٠٠ نسخة في الأسبوع الأول من صدورها، وعندما أصدر السادات القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٧٧ لتنظيم الأحزاب السياسية في مصر التي نصت المادة الخامسة عشرة منه على أن "لكل حزب حق إصدار جريدة أو أكثر للتعبير عن آرائه، وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص"، وبذلك، توفر الأساس القانوني لإصدار جريدة "الأهالي" لتعبر عن آراء وتوجهات حزب التجمع الوطني(٢)، ووافق أعضاء حزب التجمع الوطني من خلال لجنة المتابعة وسكرتارية الحزب على التحضيرات اللازمة لإصدار جريدة "الأهالي" وبدأت هيئة التحرير العمل على إصدار العدد الأول من الجريدة في ٧ شباط ١٩٧٨م، واختيرت التصاميم التي ظهرت بها الجريدة بعناية(٣)، كما قدمت إبداعات جديدة أثرت لاحقًا في كل الصحف لاسيما الصحف الحزبية التي استلهمت تجربتها، واتسمت مقالات جريدة "الأهالي" بمعارضة شديدة لسياسات السادات، مما أدى إلى مصادرة السلطات الرسمية لمعظم أعدادها في ١٢ تموز عام ١٩٧٨ نظرًا لكونها الناطقة باسم

---

(١) لائحة حزب التجمع ، المادة رقم (٥٧)، يُنظر الملحق رقم (٥).

حزب التجمع الوطني(٤)، ثم أعاد حزب التجمع الوطني إصدار جريدة الأهالي من جديد بعد ذلك **عام ١٩٨٢**(٥).

كان هناك العديد من المنشورات المتعلقة باللقاءات التي عقدها الحزب والتي تتمثل في البيانات والتصريحات الصادرة عن الحزب، والمقالات التي نشرها الأعضاء مثل مقالات خالد محي الدين وحسين عبد الرازق ولطفي الخولي وحسين فهمي وغيرهم في جريدة الأهالي التي صدرت عن الحزب وكان الهدف من كل ذلك هو الدفاع عن الحزب ونشر وجهات النظر والسياسات والمواقف بشأن القضايا السياسية الداخلية والخارجية في مصر، والمطبوعات المتعلقة بالبيانات والبرامج واللوائح الحزبية، والمطبوعات الداخلية المنشورة في ضوء بعض الأحداث المختلفة للمشهد السياسي المصري وذلك مثل منشورات الحزب التي عبرت عن معارضة زيارة السادات لـ(إسرائيل)(٦). كما دانت الدول العربية تلك الزيارة وتصاعدت حدة الخلاف مع مصر وقطعت الدول العربية علاقاتها معها وأوقفت معونتها والمشروعات المشتركة ونقل مقر الجامعة العربية من

=

(١) جريدة الأهالي، العدد الأول، القاهرة ،السابع من شباط ١٩٧٨.

(٢) مقابلة شخصية مع محمد فرج ،امين لجنة السياسات بالحزب، الساعة الرابعة عصرا، مقر حزب التجمع الوطني ،القاهرة ، ٢٩ تموز ٢٠٢٤

(٣) خالد محي الدين، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤) شفيق عبدالرزاق سامرائي، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مصر، العدد٥٦، ١٩٨٨، ص٤٠-٥٠.

(٥) أعاد حزب التجمع الوطني إصدار جريدة الأهالي من جديد عام ١٩٨٢ وتراوح توزيعها بين ١٣٠ ألف إلى ١٦٠ ألف نسخة، للمزيد يُنظر، رول مايـر، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، (حزب التجمع) (١٩٧٠-١٩٧٦، ١٩٩٣)، المعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي، امستردام، هولندا، ١٩٩٨، ص٣.

(٦) جريدة الأهالي، العدد ٥ ، القاهرة ، شباط ٢٠١٤،

مصر الى تونس(١)، ذكرت لائحة حزب التجمع الوطني بالمادة (٥٥) الخاصة بصحافة الحزب، أن الحزب أصدر صحيفة الأهالي التي تعبر عن خطه السياسي، وهى لسان حاله وأداته في مخاطبة الرأي العام وتعريفه بمواقف الحزب وأخباره، وكذلك مجلة ادب ونقد(٢)، ونشأ لصحيفة الحزب جهاز عمل مستقل إدارياً وتحريرياً ويكون له ميزانية خاصة، وأصدر الحزب عدداً من الصحف والمجلات الدورية وغير الدورية المتخصصة والكتيبات، وتدار صحافة الحزب طبقاً للائحة داخلية يصدرها المكتب السياسي، وأشرف على صحافة الحزب مجلس إدارة يختاره المكتب السياسي، ويكون من بين أعضائه رئيس تحرير جريدة الأهالي، الذي يختاره المكتب السياسي بترشيح من مجلس الإدارة، كما يقوم أيضاً باختيار رؤساء تحرير الصحف والمجلات المركزية التي يصدرها الحزب المختلفة، ويشرف مجلس الإدارة على تشكيل مجالس تحريرها وإقرار التعاقدات المهنية والإدارية، ويتابع المكتب السياسي مدى التزام صحافة الحزب بالخط السياسي للحزب وتقوم اللجنة المركزية والأمانة العامة بمناقشة تقارير دورية يقدمها مجلس الإدارة عن أوضاع صحافة الحزب المركزية والإقليمية(٣).

---

(١) طارق فريد ، هكذا يكتب التاريخ ، دار الحسيني للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠ ،ص٣١.

(٢) صدر العدد الاول في كانون الثاني ١٩٨٤ ، برئاسة الطاهر احمد مكي لقد خلدت ادب ونقد كثيرا من المعارك الفكرية التي هزت الحياة الفكرية، وكان الداعم لها مؤسس حزب التجمع الوطني خالد محي الدين وكانت نافذة حرة لحزب التجمع الوطني ،للمزيد ينظر: جريدة الاهالي ،العدد (٢٣٧)،القاهرة ،نيسان ٢٠١٣

(٣) لائحة حزب التجمع الوطني، المادة رقم (٥٦)، يُنظر الملحق رقم (٥).